تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات

FOREIGN DIRECT INVESTMENT FLOWS IN ALGERIA REALITY AND CHALLENGES

الطيف عبد الكريم [1]، كوراد فاطيمة [2]

[1] جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، letaie223@yahoo.fr

[2] جامعة البليدة 2، Fati_kou@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2018/07/23 تاريخ القبول:2019/09/24 تاريخ النشر:2019/12/01

ملخص:

تتضمن الدراسة البحثية إبراز وتحليل طبيعة ومكانة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي من حيث الحجم ومجالات النشاط والوقوف عند مدى مساهمتها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر.

كما تسعى الدراسة إلى استعراض أهم المعوقات المرتبطة ببيئة الأعمال ومناخ الاستثمار التي تحد من فعالية السياسات والإجراءات التحفيزية المحلية الموجهة لفائدة جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية وتوسعها واندماجها في النشاط الاقتصادي الوطني.

الكلمات المفتاحية : التنمية، النشاط الاقتصادي تدفقات الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر ، المعوقات، الفرص، مناخ الاستثمار.

Abstract :

The study includes the analysis of the nature and state of foreign direct investment flows in economic activity in terms of size and contribution to economic and social development in Algeria.

The study also aims to examine the main constraints related to the business environment and investment climate that limit the effectiveness of domestic policies and incentives to attract and develop foreign capital and investment, and integrate into national economic activity.

Keywords: development, economic activity, investment flows, foreign direct investment, constraints, opportunities, investment climate.

المؤلف المرسل: الطيف عبد الكريم ، **الايميل**:letaie223@yahoo.fr

I. مقدمة:

مثل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي منذ مطلع القرن الواحد والعشرون وما صاحبه من ارتفاع في أسعار المحروقات وتوافر الموارد المالية؛ فرصة أكبر لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإدماجها في خدمة أهداف النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة ضمن مشاريع برامج الإنعاش الاقتصادي المتلاحقة التي باشرتها الجزائر منذ مطلع سنة 2000 م لتطوير بنيتها التحتية من خلال فتح المجال أمامها للمساهمة في تطوير مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

سعت الجزائر جاهدة إلى تكييف سياستها الاقتصادية وبادرت إلى تغير تشريعاتها بالشكل الذي يتماشى مع متطلبات تحقيق هذا الهدف وتوفير البيئة المناسبة لنشاط هذه الاستثمارات وجذب أكبر عدد من رؤوس الأموال الأجنبية، غير أن واقع مساهمة هذه الاستثمارات في تحقيق أهداف التنمية لايزال ضعيفا وشبه غائب نتيجة وجود الكثير من العراقيل التي تحد من استقطاب هذه الاستثمارات رغم الفرص والإمكانات الهائلة التي يتمتع بها اقتصادنا.

تعتبر دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحاولة تحليل طبيعتها ومجالات تركزها وحجمها، خطوة أساسية في منهجية الدراسة، لما لها من أهمية في توضيح سبب ضعفها في الجزائر وعدم تنوعها.

I– 1 - الإشكالية: في هذا السياق تأتي إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها بالتساؤل التالي:

ماهو واقع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الفرص والعوائق على مستوى مناخ الاستثمار؟

I– 2 - أهمية الدراسة: ترجع أهمية الدراسة كونها تركز على تحليل واقع وأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي ومدى مساهمتها في النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر، خاصة في السنوات الأخيرة التي عرفت فيها الاقتصاد حالتي رواج وانكماش اقتصادي، كان لهما الأثر المباشر على تغير اتجاهات الاستثمار المحلي والخارجي.

I– 2 - أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى بناء تأطير جزئي عن واقع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وارتباطه بتحديات بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار.

I– 2 - هيكل الدراسة: لتحليل مختلف جوانب الدراسة تم تقسيمها وفق الآتي:

- القسم الأول يعالج الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري الدور والمكانة؛
- القسم الثاني يعالج تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها على مجالات النشاط الاقتصادي؛
- القسم الثالث أثر تقلبات أسعار البترول على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- القسم الرابع عوائق الاستثمار الأجنبي وشروط جذبه إلى الجزائر.

II. الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري الدور والمكانة

حرصت الجزائر على توفير ظروف اقتصادية مناسبة لتجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية عن طريق تأهيل اقتصادها وجعله أكثر تنافسية ولعل الاستقرار الاقتصادي وتطور المؤشرات الاقتصادية الذي عرفته الجزائر في سنوات الأخيرة؛ ما قبل تراجع أسعار البترول قد ساعد على تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، لذلك وضعت الجزائر سياسات طموحة لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية لتنويع فرص الاستثمار أمام مختلف رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

II–1– فرص ومجالات الاستثمار في الجزائر

تتوفر الجزائر على موارد اقتصادية متنوعة تتوزع على القطاعات كالزراعة والسياحة والصناعة والخدمات وغيرها من الموارد الطبيعية الهامة والأساسية التي تمثل فرص حقيقية للاستثمار وتجعل من الجزائر دولة مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

II–1– 1– القطاع الصناعي:

يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بتنوعه وبوفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من صناعات كيميائية، معدنية، ويتفرع قطاع الصناعة بالجزائر إلى 13 فرع استراتيجي من صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الأجهزة الكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات، صناعة الطائرات، بناء السفن واصلاحها، التكنلوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود، الخشب وصناعة البناء وغيرها.

II–1– 2– القطاع الزراعي:

للزراعة في الجزائر مركزا مهما في تحقيق التنمية المحلية وتطوير الاقتصاد فهي تمثل موردا مهما يساهم في خلق القيمة المضافة والتخفيف من البطالة وتحقيق الوفرة من السلع الغذائية والزراعية وتمتلك الجزائر أراضي زراعية خصبة صالحة لزراعة مختلف المحاصيل الزراعية من حبوب وفواكه وخضر متنوعة على امتداد مساحتها الجغرافية من السهوب والهضاب إذ تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر من إجمالي المساحة الكلية بنحو 3.1% وتسعى السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، من خلال تطوير القطاع وزيادة انتاجيته باعتماد على التكنولوجيا والمكننة والطرق الحديثة وهذا بتشجيع نقل المعارف والخبرات وفتح الفرص أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

II–1– 3– القطاع السياحي:

تتميز الجزائر بمناطق سياحية تؤهلها لأن تكون من بين الدول المستقبلة والجاذبة للسياح وهو ما يؤكده الواقع، وتسعى الحكومة الجزائرية إلى جذب استثمار أجنبي للنهوض بهذا القطاع في ظل عجز القطاع العام والاستثمار المحلى على النهوض بالقطاع، وذلك بوضع خطط واضحة لتطوير قطاع السياحة تعتمد على تطوير وتأهيل الاستثمار في القرى السياحية المتميزة، وبناء أكبر عدد من الفنادق وتعزيز مخطط الشراكة بين القطاع الخاص والعام وتوفير مختلف التمويلات التي يحتاجها القطاع.

II–1– 4– الطاقات المتجددة:

عملت الجزائر على تنويع مصادر الطاقة لديها للتخفيف من اعتمادها على الطاقة الأحفورية وللحفاظ عليها للأجيال اللاحقة، وتنويع انتاج فروع الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة، حيث خصصت وأنشأت العديد من المشاريع والهيئات لتطوير الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها عبر كافة التراب الوطني وخاصة في المناطق الداخلية البعيدة عن التنمية.

وقد فتحت الجزائر الأبواب أمام المستثمرين المحليين والأجانب لتحقيق هذه المشاريع، التي ستسمح بالوصول في آفاق 2030 إلى تحقيق 22000 ميغاواط، ولحصة من الطاقات المتجددة بنسبة27% من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء.

II–1– 5– قطاع الاعلام و الاتصال :

اهتمت الجزائر بتطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال وجعلها من أولويات سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتم ترتيبها من طرف الهيئة الدولية للاتصالات ضمن البلدان الذين أنجزوا تقدما محرزا في هذا المجال، ومن بين هذه الإنجازات وصلة الألياف البصرية بين الجزائر– عين قزام، والبحرية وهران– فالنسيا، وقطاع الاتصالات اللاسلكية كشبكة الهاتف النقال الذي استقطبت استثمارات عربية مثل المؤسسة المصرية (أوراسكوم) والمؤسسة الوطنية الكويتية.

II–1– 6– قطاع الأشغال العمومية :

يعتبر هذا القطاع محرك أساسي للنمو الاقتصادي من خلال توفير فرص الشغل، وتنشيط باقي القطاعات الأخرى، ومن خلال مختلف برنامج الإنعاش الاقتصادي، قامت الجزائر بتطوير الهياكل القاعدية من خلال بعث واستكمال المشاريع الضخمة مثل الطريق السيار شرق غرب والطريق العابر للصحراء، وإطلاق مشاريع سكنية ضخمة مثل مشروع عدل 2001 و2002 و 2013 الذي فتح المجال لفتح فرص استثمار كبيرة أمام الشركات الأجنبية الصينية والتركية والمصرية والفرنسية وغيرها للمشاركة في انجاز هذه المشاريع والاستفادة من خبرتها وامكانياتها في مجال البناء والتشييد، وتوفير مناصب شغل هامة وانعاش قطاعات أخرى تابعة لهذا القطاع.

II–1– 7– حجم السوق :

يبلغ سكان الجزائر أكثر من 40 مليون نسمة وهي تستورد العديد من الموارد المصنعة للاستهلاك والتجهيز، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ 4846.4دولار سنة 2016.

تتوفر الجزائر على موقع استراتيجي هام، فهي تجاور الأسواق الأوروبية والإفريقية والعربية حيث تحد الجزائر سبع (7) أسواق حدودية (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا) علاوة على الانضمام المرتقب لاتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر والتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والعضوية المرتقبة إلى منظمة التجارة العالمية.

II–1– 8– البنية التحتية :

بالنسبة إلى السكك الحديدية هناك 4498 كلم منها 3854 كلم خط مستغل و 2380 كلم2 هي في طور الإنجاز، إضافة إلى شبكة من الطرق البرية قدرت ب 112696 كلم2 منها29573 من الطرق الوطنية، أما الموانئ فتملك الجزائر45 مرفق بحري منها 11 ميناء يقدم مختلف الخدمات، وميناءين للنفط و31 مناء للصيد، أما في المجال الجوي فنجد 36 مطار منها 16 مطار دولي، وفي المحيط التقني نجد 2500000 متخرج ومتحصل على شهادة منذ 1962 من 97 جامعة، 10 مراكز جامعية، 20 مدرسة وطنية عليا.

الجدول رقم (1) : مساهمة قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لسنة 2014

الوحدة: مليون دولار

القطاعات	الزراعة الصيد والغابات	الصناعة	الخدمات	إجمالي الناتج بسعر التكلفة	صافي الضرائب غير مباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
التكلفة	21.996	90.476	85.73	198.196	15.373	213.569

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، ص 412.

من الجدول رقم (1) يتضح أن قطاع الصناعة في الجزائر يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك ب 90.476 مليون دولار من الصناعة التحويلية والاستخراجية، وهذا ما يدل على أهمية هذا القطاع نظرا لما تتمتع به الجزائر من ثروات طبيعية هامة ويليه قطاع الخدمات الذي يساهم ب 85.73 مليون دولار، أما قطاع الزراعة فمساهمته في الناتج المحلي الجزائري ب 21.996 مليون دولار فقط وعليه يجب الاهتمام أكثر بهذا القطاع الحساس والسعي للنهوض به في محاولة البحث عن عوائد أخرى للاقتصاد الجزائري غير العوائد البترولية.

الشكل رقم (1): تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر إلى غاية سنة 2016

الوحدة: مليون دولار

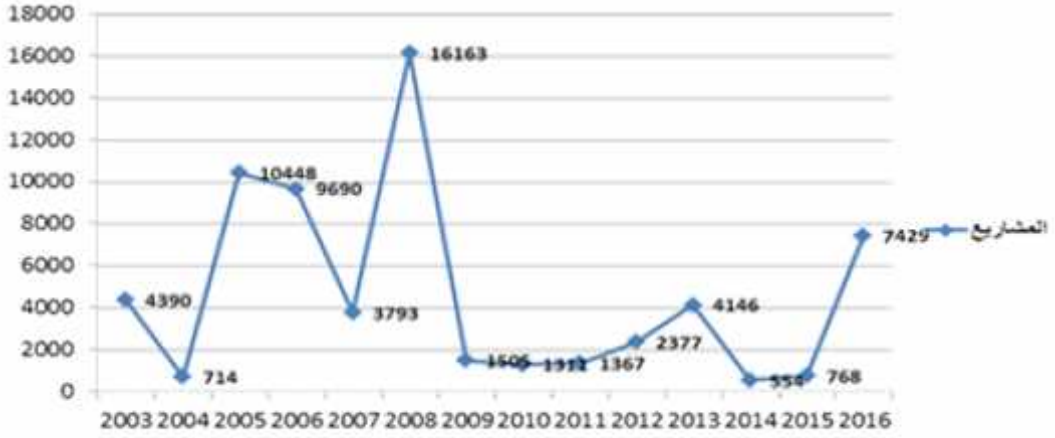

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2017.

نلاحظ من الشكل رقم (1) اختلاف تطور المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر من سنة إلى أخرى حيث استقطبت الجزائر في سنة 2008 أعلى نسبة ب 16163 مليون دولار، لتنخفض بنسبة كبيرة في السنة الموالية لتصل إلى 1505 مليون دولار، وذلك بعد الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث كان 117 دولار للبرميل سنة 2008 لينخفض إلى 53 دولار سنة 2009 ولم تختلف كثيرا النسب الاستثمارية منذ هذه السنة إلى غاية سنة 2013 غير أنها عرفت انخفاضا حادا سنة 2014 لتصل إلى 554 مليون دولار، وذلك أيضا نتيجة للانخفاض أسعار البترول في هذه السنة، ورغم استمرار المستويات الانخفاض إلى غاية سنة 2016 غير أننا نلاحظ ارتفاع المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر لتصل إلى 7429 مليون دولار وذلك للإجراءات الجديدة التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في تشجيع قطاعات استراتيجية أخرى غير قطاع الصناعة البترولية والسعي لإيجاد ايرادات أخري والتخلي عن التبعية الريعية.

II–2– تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها على مجالات النشاط الاقتصادي

لتوضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر يجب التعرف على أهم المستثمرين الأجانب الناشطين فيها.

الجدول رقم (2): أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر خلال الفترة (2002–2016) حسب المنطقة الجغرافية الوحدة: مليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة
أوروبا	437	955 161
الاتحاد الاوروبي	313	677 209
آسيا	98	163 102
أمريكا	19	68163
الدول العربية	236	997 528
أفريقيا	5	5686
أستراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	26	24085
المجموع	822	2 216 699

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني www.andi.dz تاريخ الاطلاع عليه 8 نوفمبر 2017.

الجدول رقم (3): أهم عشرة شركات مستثمرة في الجزائر للفترة (2003– 2015)

	الشركة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف
1	Emirates international investment company	1	5000	3000
2	Vietnam oil and gas corporation petrovietnam	2	4743	1999
3	Repsol SA	2	3565	839
4	Jelmoli Holding AG	5	3539	4500
5	Total Co	3	3465	961
6	Orascom Group	6	2814	3541
7	Arcelor Mittal	3	2447	4349
8	British Petroleum	3	2384	485
9	Grupo Ortiz Construccion u Servicios Del Mediterraneo	4	2049	2434
10	China National Petroleum	2	1991	291
	باقي الشركات	**344**	**36043**	**70754**
	الإجمالي	**375**	**68040**	**93153**

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2015، ص 119.

يتبين من الجدولين رقم (2) و رقم (3) أن الدول العربية لها أكبر حصة من الاستثمارات في الجزائر قدرت بـ 997528 مليون دينار جزائري لإنجاز 236 مشروع استثماري منها الشركة الإماراتية التي احتلت صدارة أهم الشركات المستثمرة بالجزائر والتي تساهم بـ 3000 منصب شغل، في حين أن الاستثمارات القادمة من البلدان الأوروبية استحوذت على النصيب الأكبر من عدد المشاريع المنجزة، وأن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ وحدها على 313 مشروع من أصل 437 مشروع وبمبلغ قدر بـ 677209 مليون دينار جزائري، أما دول آسيا فعدد مشاريعها 98 مشروع ب غلاف مالي قدر بـ 163102 أما باقي البلدان الأخرى فمساهمتها الاستثمارية في الجزائر محتشمة جدا، لذا على الجزائر العمل أكثر على تحسين مناخها الاستثماري في القطاعات الجاذبة لهذه الدول.

الشكل رقم (2): أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002–2016)

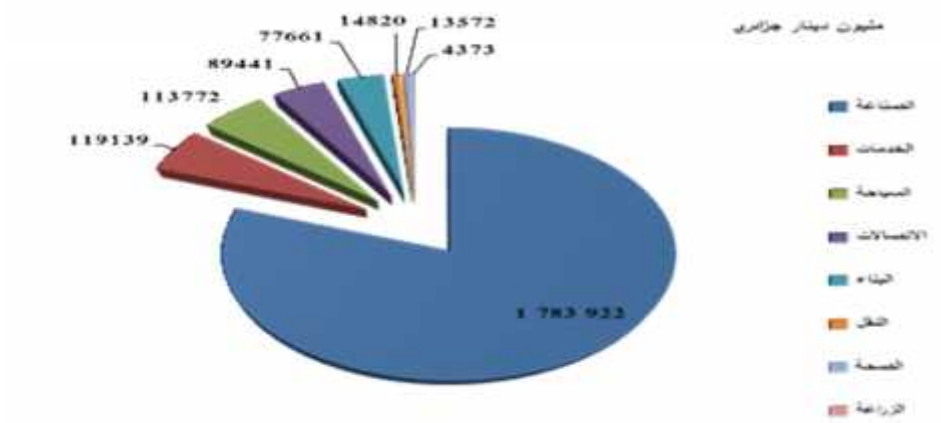

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني www.andi.dz تاريخ الاطلاع عليه 8 نوفمبر 2017.

الجدول رقم (4): عدد المشاريع الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002 –2016)

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة
الصناعة	495	%60.22
البناء	137	%16.67
الخدمات	130	%15.82
النقل	25	%3.04
السياحة	14	%1.7
الزراعة	14	%1.7
الصحة	6	%0.73
الاتصالات	1	%0.12
المجموع	822	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكترونيwww .andi.dz تاريخ الاطلاع عليه 8 نوفمبر 2017.

الشكل رقم (2) والجدول رقم (4) يبينان تنوع القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر رغم أن قطاع الصناعة يعتبر الأكثر جاذبية بـ 1783922 مليون دينار جزائري لـ 495 مشروع أي بنسبة 60.22 % من إجمالي المشاريع وذلك لاحتوائه على قطاع المحروقات والتي تعد أهم مجالات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وكذلك قطاع صناعة السيارات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 137 مشروع و بقيمة 77661 مليون دينار

جزائري الذي عرف نموا كبيرا في الجزائر لارتباطها بمختلف مشاريع البنية التحتية وبرامج السكن المخططة ضمن برامج دعم النمو الاقتصادي وتسيطر عليه كل من الشركات الصينية والتركية واليابانية والمصرية، ثم يليه قطاع الخدمات بـ 130 مشروع بـ 119139 مليون دينار جزائري، أما نصيب القطاع السياحي والزراعي فكان بـ 14 مشروع بعد الإجراءات العديدة التي سعت الجزائر إلى تطبيقها ضمن مخطط التهيئة السياحية ومخطط الإصلاح الزراعي وذلك للنهوض بهاذين القطاعين اللذان تعتبرهما الجزائر من القطاعات الواعدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض بالاقتصاد الجزائري خاصة بعد انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، أما قطاع الصحة والنقل فكان لهما أقل حصة من المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

II–3– أثر تقلبات أسعار البترول على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب رؤوس الأموال الخارجية، خاصة بعد التدابير الجديدة التي أقرتها السلطات العمومية لفائدة إعادة تنظيم الاقتصاد واصلاح الإدارة العمومية واقرار تشريعات لفائدة ضمان وتحفيز الاستثمار.

ويوضح الجدول رقم (5)، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2010 ، كما يلي :

الجدول رقم (5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة (1990–2010).

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القيمة	40	80	30	*	*	25	270	260	606.6	291.7	438
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
القيمة	1065	633.8	881.90	1081.3	1795.4	1661.6	2646	2846.5	1065	2200	

المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي على الموقع الالكتروني :
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/10/26 ؛ تاريخ الاطلاع عليه 28.10.2017 على الساعة 13:00.

* عدم توفر البيانات.

تفيد بيانات الجدول رقم (5) أن نسب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تختلف من سنة إلى أخرى وهي ترتبط ارتباطا شديدا بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول على المستوى العالمي، حيث سجلت الجزائر قيما متدنية من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999 وهذا بسبب انهيار أسعار البترول في هاته الفترة نتيجة الأزمة الآسيوية والذي تراوحت أسعاره بين 10 و 11 دولار حيث كان أكبر ارتفاع وصل إليه سنة 1990 ب 46 دولار للبرميل.

أما من سنة 2000 ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي من 438 مليون دولار إلى غاية سنة 2008 بصورة مستمرة ليصل إلى 2846.5 مليون دولار وهذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة أين وصل إلى 147 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب عليه من الصين والهند، لينخفض مرة أخرى سنة 2009 ب 1065 مليون دولار وسنة 2010 ب 2200 مليون دولار وهذا أيضا لانخفاض أسعار البترول مرة أخرى بسبب أزمة الرهن العقاري سنة 2008.

الجدول رقم (6) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2011 إلى 2016)

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	2580	1499	1684	1507	-584	1546

Source : world investment report 2017.

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الجزائر عرفت ارتفاعا سنة 2016 بقيمة 1507 مليون دولار بعد النتائج السلبية التي سجلت في 2015 والتي تميزت بتأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة البترولية التي كانت في بدايتها في نهاية سنة 2014، ويرجع هذا التحسن إلى قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 والذي وفر تحفيزات جبائية ومنشآت ضرورية للمشاريع الاستثمارية كما ذكر في المطلب الأول.

هذا التطور في تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر يظهر من خلال المخزون الذي شهد هو الأخر ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة ليصل إلى 27.77 مليار دولار سنة 2016 مقابل 19.54 مليار دولار في نهاية سنة 2010.

الجدول رقم (7) : تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر سنوات 2000/ 2010/ 2016.

الوحدة : مليار دولار

السنة	2000	2010	2016
المخزون	3379	19.540	27.778

Source : world investment report 2017.

وبالنظر إلى معطيات الجدول رقم (6) نجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مازالت مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول في الجزائر؛ مما يدل على احتكار قطاع الطاقة على أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رغم الاجراءات العديدة للحكومة الجزائرية في تشجيع قطاعات أخرى لجلب أكبر عدد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

II–4– عوائق الاستثمار الأجنبي وشروط جذبه إلى الجزائر

تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر يؤكد على حقيقة وجود الكثير من المعوقات والمشاكل التي تقف عثرة أمام نجاح سياسة تحفيز الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة في الجزائر ما يحد من أداء الاقتصاد الجزائري وقدرته على تحقيق النمو والتنمية.

II–4–1 – عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر

من أهم العوائق، التي تعيق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي تنتهجها بعض الأجهزة الإدارية في تعاملها مع متطلبات واحتياجات الاستثمارات المحلية والأجنبية والتي تشكل 51% من المخاطر المرتبطة بعرقلة توجه الاستثمارات الأجنبية وإن تحسين ووضوح السياسات وحده يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30% (الأسرج، 2005، ص32)،كما يتضح من الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3) : نسب مخاطر السياسات المعيقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

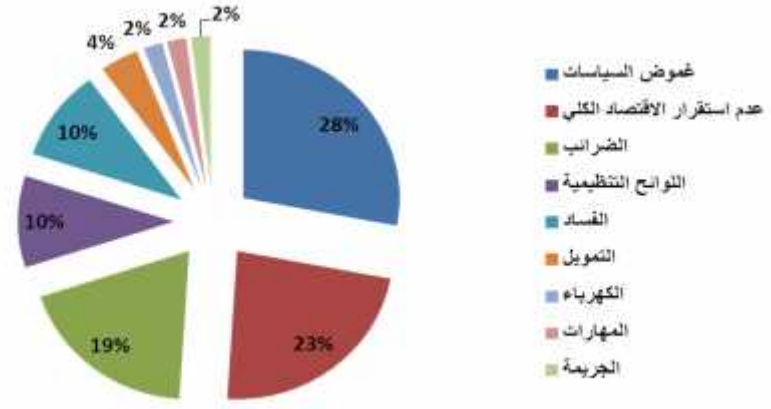

المصدر: حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 83، القاهرة، سنة 2005، ص 32.

أ – غموض السياسات: رغم تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية وتطويرها إلا أن بعض النصوص القانونية مازالت غير واضحة للمستثمرين، إضافة إلى التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر في مجال خصخصة المؤسسات الاقتصادية.

ب – عدم استقرار الاقتصاد الكلي: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نشوء رأس المال في البلد المضيف، فعلى الرغم من الكفاءة العالية للشركات المتعددة الجنسيات في توليد الفائض المالي وربما يبدو للوهلة الأولى على أنه قاعدة لتوسيع إعادة الاستثمار في القطاعات المختلفة، ويبدو ميزان المدفوعات في حالة إيجابية

وزيادة الإيرادات الحكومية عبر الضرائب والمشاركة في الأرباح، غير أن هذه الشركات تبقى تحت سيطرة الدولة الأم خاصة إذا قامت برفع الاستيراد من السلع الوسيطة والخدمات المختلفة، وتسريب العوائد الاستثمارية للدولة الأم هذا التحويل العكسي للموارد خارج البلد المضيف يؤدي إلى عجز مستديم في ميزان المدفوعات (عبد الحامد، 2009، ص78).

ج – الضرائب: رغم الامتيازات الضريبية المعدلة في القوانين الجزائرية إلا أنها مازالت تبدو مرتفعة على المستوى العالمي، حيث تعتبر الحوافز الضريبية الجزائرية ضعيفة بالمقارنة ببعض الدول العربية.

د – اللوائح التنظيمية: تحسنت قوانين الجزائر فيما يخص الاستثمار الأجنبي، حيث تسمح للأجانب بتحويل الأرباح إلى الخارج غير أن ثقل وتعقد الاجراءات الإدارية والبيروقراطية يعيق إنشاء المشاريع الاستثمارية، إذ أن عملية تأسيس مؤسسة يتطلب المرور بإجراءات عديدة تستغرق 24 يوما على الأقل. (نذير، 2016، ص50)

هـ – الفساد: ينتج من البيروقراطية والروتين الإداري وكذا انعدام أنظمة معلوماتية تلائم القيام بالعمل الاستثماري مما يؤدي في النهاية إلى انتشار الرشوة، وحسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات، كما احتلت الجزائر سنة 2016 المرتبة 108 عالميا في مؤشر الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية ب 34 نقطة محتلة بذلك المرتبة التاسعة عربيا.(تقرير الفساد العالمي، 2018)

و – مشكلة التمويل: هذا العائق سببه المباشر تخلف النظام البنكي الجزائري وسيطرة القطاع العمومي وهيمنته، وغياب مصادر تمويلية أخرى فعدم فعالية بورصة الجزائر، جعل من عملية تمويل المشاريع الاستثمارية جد بطيئة، حيث اقتصرت فقط على القروض الممنوحة من طرف البنوك.

ز– الكهرباء: صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل الكهرباء، التي ما تزال تشكل عائقا أساسيا في الجزائر وذلك لارتفاع تكلفتها.

ي – المهارات: بما أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر هي منشأة من قبل شركات متعددة الجنسيات ومعظمها صناعية فهي لا تحتاج إلى يد عمل كبيرة بل إلى يد عمل ماهرة ومتخصصة في المجال المطلوب، ولعل نقص الخبرة والتأهيل يعد أهم عائق في تقليص البطالة من طرف هاته الشركات.

II–4–1 – شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

على الجزائر العمل أكثر لتحسين مناخها الاستثماري ووضع عدة قوانين تسهل من جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المنافسة الكبيرة للدول النامية في استقطاب هذه الرؤوس المالية المتدفقة من مختلف دول العالم، وذلك من خلال تحسين عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وادارية وقد تم ايجازها في المحاور التالية:

أ– المحور الاقتصادي :

توفير مناخ استثماري ملائم يتناسب والمتطلبات الاقتصادية العالمية والعمل على تحسين مكانة الجزائر في مختلف المؤشرات الدولية مثل مؤشر التنافسية ومؤشر بيئة الأعمال.

تحرير التجارة الخارجية وترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة في ظل تذبذب أسعار البترول وعدم استقرارها في الأسواق الدولية، وفي ظل التحضير للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.

توضيح السياسات الاقتصادية واستقرارها وهي تتمثل في كل من السياسة النقدية والمالية وسياسة التأمين والشفافية في المعاملات.

توفير البنية التحتية الملائمة للاستثمارات ووفرة المناطق الحرة.*

التخلي التدريجي عن الحماية وتحرير أسعار الصرف الأجنبية والاهتمام أكثر بالقطاع الخاص والرفع من كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمعايير الدولية.

تطوير بيئة الاستثمار في كافة مناطق الوطن لأحداث انتشار جغرافي وتنوع في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتميز بها الجزائر.

زيادة الحوافز الجمركية للاستثمار الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية في الجزائر كقطاع السياحة والزراعة .

ب– المحور السياسي:

تقليل المخاطر السياسية من خلال الحفاظ على الاستقرار الأمني ومحاربة الصراعات الداخلية التي من شأنها العصف بالاستقرار السياسي في الجزائر.

الاستقرار في المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار.

ج– المحور الإداري والقانوني:

محاربة البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وتوضيح الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

وضع نظام معلومات خاص بالمستثمرين الأجانب يمكنهم من الحصول على إحصائيات ودليل الاستثمار في الجزائر.

وضع المزيد من القوانين الخاصة بالاستثمار التي تتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وتفعيلها وفقا للتنظيمات الدولية لحماية المستثمر.

وجود نظام قضائي فعال لحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي والجزائر بكفاءة عالية.

---

* **المناطق الحرة** : تعرف بأنها جزء من أرض الدولة معزول بأسوارها وتخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة، ولهذه المناطق فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب، فبوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، وعليه فوفرة المناطق الحرة يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر.

ابرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية والدولية في مجال تبادل الاستثمارات بين الجزائر والدول الأخرى لما لها من امتيازات وتسهيلات.

د- المحور الاجتماعي:

محاربة ظاهرة الفساد والرشوة وتسهيل المعاملات الإدارية.

توفير اليد العاملة المؤهلة خاصة في ظل التطور التكنولوجي للتجهيزات والمعدات المستعملة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات والتي تتطلب مهارة عالية وقدرات وخبرات في جميع الأنشطة التي تعمل بها كما أبرزت عدة دراسات استقصائيات أن الاستقرار السياسي واليد العاملة الماهرة من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (4): دراسة استقصائية مع أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات

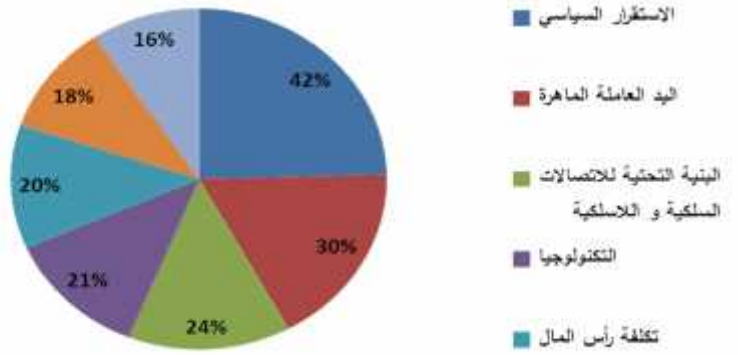

المصدر: بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 10، 2012، ص 109.

من الشكل رقم (4) تظهر الأهمية البالغة لاستقرار السياسي وتوفر اليد العاملة الماهرة والكفؤة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، لذا على الجزائر أن توظف الاستقرار السياسي والأمني الذي تتمتع به حاليا في جذب أكبر عدد من الاستثمار الأجنبي إضافة إلى زيادة تأطير المتخرجين الجامعيين وتأهيلهم حسب المواصفات والمتطلبات التكنولوجية الحديثة التي تشترط الشركات المتعددة الجنسيات حاليا توفرها في اليد العاملة.

III- الخلاصة :

يظهر واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عدم ملائمة بيئة الاستثمار والأعمال وهذا ما يفسر ضعف مساهمة هذه الاستثمارات في التنمية على مستويات مختلفة، وهو ما أظهرته وأكدته مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

تتعلق أهم المعوقات جذب الاستثمار المباشر في الجزائر بمظاهر الفساد والبيروقراطية الإدارية الرشوة وغياب الشفافية في المعاملات، فضلا عن غياب أو ضعف الاستراتيجيات والسياسات الموضوعة على المستوى الاقتصاد الكلي التي تسمح بوضع ميكانيزمات استثمارية فعالة لتأهيل محيط ومناخ الاستثمار من تحفيزات في مجال الضرائب والجمارك العقار البني التحتية، بما يتوافق ومتطلبات اقتصاد السوق وأيضا التخفيف من القيود التشريعية لما تتسم به من بطء وتعقيدات في الإجراءات الإدارية، مما يجعل من الاستثمار في الجزائر له درجة مخاطرة عالية مقارنة بالدول الأخرى الأمر الذي يفسر ضعف معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية وتركزه الشبه كلي في قطاع المحروقات، ما يحرم الاقتصاد الوطني من فرص حقيقية لتطوير قدراته الانتاجية والتمويلية والفنية واكتساب مهارات وخبرات وتقنيات وتكنولوجيا جديدة يمكن أن توفرها هذه الاستثمارات.

IV– المراجع :

1. بولرباح غريب، (2012)، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 10.
2. غانية نذير، (2016)، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مجال التبعية للاقتصاد الريعي في ضل التطورات الدولية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 11، الجزائر.
3. كمال عبد حامد آل زيارة، (2009)، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنافع والمساوئ، مجلة أهل البيت، العدد 7، جامعة أهل البيت، كربلاء العراق.
4. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2015.
5. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2017.
6. تقرير الفساد العالمي على الموقع الإلكتروني:
   https://www.sasapost.com/cpi-2016-corruption-perceptions-index
   تم الاطلاع عليه يوم 2018 /01/17.
7. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الالكتروني www .andi.dz تاريخ الاطلاع عليه يوم 22 نوفمبر 2017.
8. التقرير السنوي للبنك الدولي على الموقع الالكتروني :
   http://www.albankaldawli.org/ar/news/pressrelease/2016/10/26
   تاريخ الاطلاع عليه : 28.10.2017 على الساعة 13:00.
9. world investment report 2017.
10. Trading economics sur site web ` ;vu le 17 /01/2018 a 10 :20.